قوله ينبغي ان يكون الامر بالعكس نقل عنه يعني قد لزم من كلامه ان دلالة الشيء على جزئه اوضح من دلالته على جزء جزئه لوجود الواسطة مثلا اذا كان دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه لزم ان يكون دلالة الانسان على الحيوان اوضح من دلالته على الجسم لان المساوي للاوضح اوضح لكن الامر بالعكس اه يعني قوله بالعكس لعكس ما هو مفهوم منه ويجوز ان يعمل على ظاهره وهو ان يكون دلالة الشيء على ما هو جزء من جزئه اوضح من دلالته على ما هو جزء من الجزء سابقا على فهم الكل فيكون فهم جزء الجزء سابقا على فهم الجزء لكونه كلا بالنسبة الى الجزء الجزء كذا في عبد الحكيم

الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئيه مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن القوم مرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمني انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له فكانهم بنوا ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس مالم يخطر بالبال وهو النوع بالبال ولم تراع السنبة بينهما في هذه الحال امكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يوديه الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا وما ذكرت من التاويه بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الافرادية قلت تقييد المعنى الواحد بما ذكرنا لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان لان المجاز

المفرد

قوله الامر كذلك اي كون فهم الجزء سابقا على فهم الكل في الجملة وان لم يكن سابقا في الجزء الجزء

المفرد باسره وهو من معظم مباحث البيان وكثيرا من امثلة الكناية انما هي في المعاني الافرادية لكنا لما ساعدنا العوم في هذا التقييد نقول ان كون الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز ان يكون بسبب ان بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا عبرنا عن معنى تركيبي بتراكيب بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا تاديه للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح هذا غاية ما يتسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع ذلك اللفظ له يعني بالملازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما في التضمن او خارجا عنه كما في الالتزام فان قامت قرينة على عدم ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز والا اي وان لم تدل قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكناية وهذا مبني على ما سيجيء في اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ الدلالة اللازم من حيث انه لازم على الملزوم والالتزام انما هو الدلالة على اللازم المسمى لا على ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وهذا لا يصح ظاهرا الا في قليل من اقسامه على ما سيجيء

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)